



شركة الأمل للاستثمارات المالية م.ع

AL-AMAL FINANCIAL INV. CO

RH

No
Date

أص/42/2020

الرقم
التاريخ 2020/01/26

السادة هيئة الأوراق المالية المحترمين

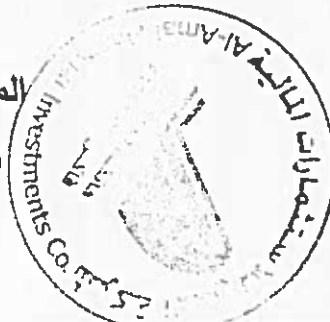
الموضوع: محضر اجتماع الهيئة العامة الغير عادي

تحية طيبة وبعد،

نرفق لكم بطيعة محضر اجتماع الهيئة العامة الغير عادي لشركة الأمل للاستثمارات المالية والمنعقد بتاريخ 2020/01/12 موقع حسب الاصول.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،

المدير العام بالوكالة
صفوت أبو شمالة



بورصة عمان
الدائرة الإدارية والمالية
الديوان
٢٧ كانون الثاني ٢٠٢٠
الرقم المتسلسل: ٤٢٩
رقم الملف: ٤١٥٢١
الجهة المختصة: ملك الادارة

نسخة: -

♦ بورصة عمان.



محضر اجتماع الهيئة العامة غير العادي لشركة الأمل للاستثمارات المالية

عقدت الهيئة العامة غير العادي لشركة الأمل للاستثمارات المالية اجتماعها يوم الأحد الموافق 12/1/2020 في فندق GRAND MILLENNIUM في قاعة SKY في الساعة الواحدة. سندا لنص المادة (172/أ) من قانون الشركات الأردني رقم (22) لعام 1997 وتعديلاته وعملاً بأحكام عقد التأسيس والنظام الأساسي للشركة وذلك لبحث البنود المدرجة على جدول الأعمال المرسل حسب الأصول للسادة المساهمين. رحب رئيس مجلس الإدارة معالي السيد عمر ملحس بالسادة الحضور ومندوب عام مراقبة الشركات السيد علي الشطرات. ووجه الكلمة للسيد مندوب مراقب عام الشركات لإعلان قانونية الاجتماع.

• الأستاذ علي الشطرات /مندوب عطوفة مراقب عام الشركات: معالي رئيس مجلس الإدارة والسادة أعضاء مجلس الإدارة السيدات والسادة أعضاء الهيئة العامة بإسمي واسم عطوفة مراقب عام الشركات يسعدني ويشرفني حضور اجتماع الهيئة العامة غير العادي لشركة الأمل للاستثمارات المالية وسمحوا لي ان ابين نصاب الحضور حيث حضر الاجتماع (19) مساهماً من مساهمين الشركة البالغ عددهم (644) مساهماً من حملة أسهم شركة الأمل للاستثمارات المالية وهي كالآتي

-المساهمين الذين يحملون أسهم بالأصالة (6,389,637) سهم.

-المساهمين الذين يحملون أسهم بالوكالة. (3,626,331) سهم.



المجموع (10,015,968) وتشكل (66.77%) من رأس مال الشركة والبالغ (15000000) دينار
أسهم.

كما حضر النصاب القانوني لأعضاء مجلس الإدارة (6) أعضاء من أصل (7) أعضاء.
وحضر مندوباً عن لجنة الخبراء التي شكلت بموجب قرار إداري من عطوفة مراقب عام الشركات
السيد أحمد الخليل حيث تم التقيد بأحكام قانون الشركات بإرسال الدعوات والتقارير المالي والإعلان
عن موعد الاجتماع حسب الأصول وإن جميع الإجراءات التي قامت بها الشركة تتوافق مع قانون
الشركات من حيث الإعداد والتبليغ عن موعد الاجتماع وعليه أعلن قانونية الجلسة وإن جميع
الإقرارات التي ستصدر عنه ستكون ملزمة للسادة الأعضاء الحاضرين وغير الحاضرين واطلب
من معالي رئيس الجلسة تعيين كاتب للجلسة ومراقبين لجمع وفرز الأصوات والبدء بمناقشة جدول
الأعمال.

• معالي السيد عمر ملحس: أشكر السيد مندوب عطوفة مراقب عام الشركات واقترح تسمية سهي
خريسات كاتباً للجلسة، والأستاذ سلطان الدغمي والأستاذة وردة حسان مراقبين في حال جمع وفرز
الأصوات.

وتم توجيه السؤال لمن اقترح اسمائهم بالموافقة وأجابوا جميعاً بنعم ورحب معاليه بالأستاذ أحمد الخليل
مندوباً عن لجنة الخبراء ورحب أيضاً بالسادة الممثلين عن شركة أرنست اند يونغ، ووجه حديثه للسادة
المساهمين:

أرجو أن اضع بين يديكم التقرير السنوي لشركتكم الموقرة لسنة 2018، وفي ضوء قراركم باجتماع
الهيئة العامة العادية المنعقد بتاريخ 30/4/2018 بعدم المصادقة على البيانات المالية لسنة 2018،
فقد قام عطوفة مراقب عام الشركات، وتطبيقاً للتشريعات النازمة، بتشكيل لجنة من المختصين لإعادة



تدقيق بيانات الشركة لسنة 2018 والتي هي مبينة على متن التقرير السنوي المدرج بين أيديكم، واستناداً لأحكام المادة (196/ب) من قانون الشركات يتم عرض البيانات المالية على المساهمين من خلال اجتماع هيئة عامة غير عادي لإقرارها.

تلاحظون من البيانات المالية أن الشركة قد حققت خسارة بعد الضريبة لسنة 2018 بواقع 761 ألف دينار نتيجة أخذ مخصصات إضافية بواقع 1.13 مليون دينار فأدى ذلك الى انخفاض حقوق الملكية الى 12.7 مليون دينار.

الشركة عانت في السنوات الأخيرة. ونتيجة للقرارات المتخذة من مجلس إدارتها وإدارتها التنفيذية في المرحلة السابقة والتي تسببت في انخفاض السيولة المتاحة للشركة وأثرت سلباً على نتائج أعمالها، لذا يعمل مجلس الإدارة الآن وجنباً إلى جنب مع عملائه والمستشارين القانونيين على اتخاذ كافة الاجراءات المتاحة للسعي في تحصيل أكبر قدر ممكن من هذه المديونيات المتركمة وكذلك يعمل المجلس على تطوير النواحي الإدارية والتنظيمية والالكترونية بالشركة لرفع سويتها إلى مصاف الشركات المتقدمة.

سأعرج قليلاً لأحدث عن عام 2019 لأنه من المؤكد أنه سيكون هناك استفسارات، وتشير النتائج الأولية غير المدققة إلى أن الشركة حققت أرباح قبل الضريبة والمخصصات الإضافية بواقع 700 ألف دينار تقريباً، إلا أن على الشركة وحسب المعايير المحاسبية وحسب مدقق حسابات الشركة لسنة 2019 لابد من الشركة طلب مخصصات إضافية لا تقل عن 3 مليون دينار لسنة 2019، ويتوقع أن هذا سيعزز من مكانة الشركة المالية. علاوة على ذلك استطاعت الشركة خلال عام 2019 من تنويع المركز الرابع في ترتيب احجام التداول للوسطاء بسوق عمان المالي.

يأمل مجلس الإدارة عند القيام بكافة هذه الإجراءات التي يقوم بها اعطائنا ثماراً ايجابية في السنوات القادمة وبما ينعكس إيجابياً على الشركة ومساهميها وعملائها وموظفيها.



والله الموفق وشكرا جزيلا.

انتقل الآن لجدول أعمال اجتماع الهيئة العامة غير العادي المنعقد اليوم كما كان قد أرسل أصوليا إلى

السادة المساهمين:

البند الأول: تلاوة محضر اجتماع الهيئة العامة السابق والعادي والمصادقة عليه.

أجاب المساهمين فقط قراءة القرارات.

• المدير العام بالوكالة السيد صفوت أبو شمالة: رحب السيد صفوت بالسادة الحضور كما قام

بقراءة القرارات وكانت على النحو التالي:

قرارات اجتماع الهيئة العامة العادي الرابع عشر:

- الاطلاع على محضر اجتماع الهيئة العامة العادي الثالث عشر لسنة 2017.
- عدم الموافقة بالإجماع على تقرير مجلس الإدارة للسنة المنتهية في 31/12/2018
- عدم المصادقة بالإجماع على تقرير مجلس الإدارة والميزانية العمومية وبيان الدخل للسنة المالية 2018.

- عدم الموافقة بالإجماع على إبراء ذمة مجلس الإدارة عن السنة المالية 2018.
- انتخاب السادة ارنست ويونغ كمدقي حسابات للشركة للعام 2019 بالإجماع مع تفويض مجلس الإدارة بتحديد أتعابهم.

- تثبيت عطوفة السيد عيسى عايد الور كعضو مجلس إدارة في المقعد الشاغر بإجماع الهيئة العامة.



- معالي السيد عمر ملّحس: شكر المدير العام صفوت أبو شمالة وانتقل للحديث عن البند الثاني.

البند الثاني: المصادقة على البيانات المالية المعدلة في 31/12/2018 على ضوء نتائج تقرير لجنة الخبراء المشكلة من قبل عطوفة مراقب عام الشركات والتوصيات بتعديل البيانات المالية لعام 2018، وذلك استناداً لأحكام المادة (196/ب) من قانون الشركات الأردني.

الأرقام بين أيديكم ووجه حديثه للأستاذ أحمد الخليل إذا كان لديه مداخله

- الأستاذ أحمد الخليل /مندوب لجنة الخبراء: السادة المساهمين نوصيكم بالمصادقة على البيانات المالية المعدلة على ضوء نتائج لجنة الخبراء المشكلة من عطوفة مراقب عام الشركات والتوصيات بتعديل البيانات المالية للعام 2018 وذلك استناداً لأحكام المادة 196/ب من قانون الشركات في الأردن، اوصيكم بالمصادقة على البيانات المالية المعدلة وشكراً.
- معالي السيد عمر ملّحس: الموضوع الآن مطروح للتصويت، هل تصادقون على هذه البيانات المالية.

- السيد عمار ملّحس: موجها حديثه للأستاذ أكرم عبيدات مصادقتنا نحن الآن على الأمور المالية للعام 2018 بناءً على التعديلات، هل في هذا أي نوع من الاعفاء من المسؤولية للمدير العام السابق ومجلس الإدارة السابق؟

- الأستاذ أكرم عبيدات: شاكرًا السيد عمار ملّحس، مصادقة الهيئة العامة لا تشكل بحد ذاتها إبراء المصادقة على البيانات المالية هي مطلب قانوني منصوص عليها في قانون الشركات، البيانات



شركة الأمل للاستثمارات المالية م.ع AL-AMAL FINANCIAL INV. CO

المالية سابقاً لم يصادق عليها، الجهة التنظيمية دائرة مراقبة الشركات شكلت لجنة وأصدرت هذه البيانات وتمت التوصية لكم كمساهمين بالمصادقة عليها بالنسبة لكم تشكل غطاء قانوني ولا يشكل بحد ذاته إبراء لمجلس الإدارة السابق أو للمدير العام السابق.

• معالي السيد عمر ملحس: هل هناك أية أسئلة أخرى، هل أنتم مصادقون، تمت الإجابة بالمصادقة

تمت المصادقة بالإجماع على البيانات المالية المعدلة كما في 31/12/2018

البند الثالث: المصادقة على تقرير مجلس الإدارة عن السنة المنتهية في 31/12/2018 والخطة المستقبلية لها للعام القادم.

تمت المصادقة بالإجماع على تقرير مجلس الإدارة عن السنة المنتهية في 31/12/2018

البند الرابع: إبراء ذمة مجلس الإدارة السابق عن السنة المالية 2018 وفي حدود القانون.

• معالي السيد عمر ملحس: لقد أفادنا المستشار القانوني الاستاذ أكرم عبيدات حول هذا الموضوع

في حدود القانون، هل تبرؤون نمتهم موجهة سؤاله للمساهمين؟

• السيد عمار ملحس: لازم؟ بخصوص إبراء ذمة المجلس السابق.

• معالي السيد عمر ملحس مجيباً: نعم لازم.



- الاستاذ أكرم عبيدات: مرة أخرى هناك نص واضح وصريح في القانون أن إبراء الهيئة العامة لمجلس الإدارة لا يبرئ نمتهم في حال تبين ارتكابهم لأي مخالفة للقانون، وإبرائكم لهم في حدود علمكم وفي حدود ما عرض عليكم لا يحول دون اتخاذ أي إجراء قانوني في حال تبين لاحقاً وجود أي مخالفات وكما تفضل معالي الرئيس هو متطلب قانوني.
- الأستاذ علي الشطرات/ مندوب عطوفة مراقب عام الشركات: لابد من إجراء تصويت واضح.
- السادة المساهمين: على بركة الله.
- السيد عيسى العوايشة (مقاطعاً) : المساهم عيسى العوايشة ويملك (213,950) من اسهم الشركة ويمثل (2,136%) من نسبة الحضور وعدم الموافقة على إبراء نمة مجلس الإدارة السابق وأطالب بتحويلهم إلى مكافحة الفساد أو المدعي العام، لأنهم أوصلوا الشركة إلى حافة الانهيار وأتمنى منكم التأييد والموافقة وأطالب بعدة أسماء وأشخاص سأذكرها بعد الاجتماع للمدعي العام وأتمنى منكم الموافقة، لأن المجلس والمدير السابق كانوا يتعاملون مع الشركة كسبيل، حيث كانوا يمنحون فلان مليون والآخر نصف مليون بدون أي ضمانات أو سندات قبض، وكان لديهم سوء نية وحاولوا تخفيض رأس المال وحماية أنفسهم من المساءلة القانونية، وأتمنى من رئيس مجلس الإدارة معالي السيد عمر ملحس وأنا اعلم أنه رجل شديد وصارم ويحافظ على حقوق الناس وحقوق المساهمين أتمنى أن يحولهم إلى المدعي العام لكي يكونوا عبرة للشركات الأخرى.
- معالي السيد عمر ملحس: شاكرًا السيد عيسى العوايشة على مداخلته، موضوع الإبراء متطلب قانوني ضروري حتى نصل إلى أرقام العام 2019، الرجاء أن نبرئ الذمة لكن أن حدود القانون التي شرحها الاستاذ أكرم فيما يتعلق بالأمور الأخرى و لقد ذكرت في كلمتي أننا نعمل مع المستشار القانوني بكل السبل المتاحة لتحصيل المديونيات المتراكمة ونحن نسعى في كافة



الاتجاهات إن كان اتجاه التسوية، ولا أقصد بالتسوية خصم مبالغ إنما تقسيط المبلغ على فترة مقبولة أو السير في الإجراءات القانونية البحتة. ومن خلال التصويت كان الجميع موافقا على إبراء ذمة المجلس السابق.

- الأستاذ علي الشطرات /مندوب عطوفة مراقب عن الشركات: صوت الجميع بالموافقة على إبراء ذمة المجلس السابق باستثناء السيد عيسى العوايشة، هل هناك من أحد غير موافق؟ الرجاء من كاتب الجلسة تثبيت ذلك حتى لا يحتسب في نصاب تصويت الإبراء، هل من استفسارات أخرى؟ وعليه تكون نسبة الموافقة على إبراء ذمة مجلس الإدارة السابق (97,864%) من الحضور.
- السيد عيسى العوايشة: وفي حالة السير في الإجراءات القانونية من خلال المحاكم فإن هذا سيأخذ سنوات والله أعلم إن كان سيتم تحصيل شيء من الديون ويجب تحويلهم إلى المدعي العام ومكافحة الفساد وعندما كان السيد فاضل الدباس رئيسا لمجلس الإدارة فأول قرار اتخذه هو زيادة راتب السيد جواد الخاروف ليصبح 10000 دينار أردني لماذا؟ ومن ثم تم شراء أسهم في شركة التجمعات الاستثمارية المتخصصة و مجمع الضليل الصناعي العقاري والمتوسط والخليج للتأمين -الأردن، ومن الملاحظ أنهم قاموا بشراء أسهم لأشخاص تربطهم علاقة بهم، وهذا ما أوصل الشركة للوضع المتردي، مثال على ذلك شركة المتوسط والخليج لديهم 440 ألف وقيمة الشراء 2 مليون دينار، وسعر السهم في السوق حاليا 92 قرش وطوال 4 سنوات لا يمكن بيع سهم واحد منها وقيمتها الدفترية 52 قرش، أتمنى تحويلهم للمدعي العام لأن أي إجراء في المحاكم سيأخذ سنوات طويلة وشكرا سيدي الرئيس.

- الأستاذ أكرم عبيدات : أخ عيسى الله يعطيك العافية، إن ما تحدثت به من خلال الوقائع ليس عليه جدال ولكن إذا تحدثنا من ناحية قانونية يجب أن تأخذ بعين الاعتبار ترتيب الأولويات



بالطريقة الصحيحة ، وأولويات مجلس الإدارة الحالي هي حماية الشركة وتحصيل حقوقها وحتماً حماية المساهمين وتحصيل حقوقهم، ولهذه الغاية يجب أن نبحث عن الإجراء الأنسب بما يحقق المصلحة وليس الإجراء الذي يسجل موقفاً لغاية تسجيل الموقف، إن الذي تفضلت به عبارة عن مجموعة وقائع ولكني أتحدث الآن بصفتي محامي ومستشار قانوني لمجلس الإدارة وإذا تم أخذ الأمور التي تحدثت بها لأي جهة رقابية أو قضائية يجب أن يكون لدي سلسلة بيانات، وتعتمد البيانات دائماً على إثبات عنصرين وهما عنصر مادي الذي يتأثر به الفعل وعنصر معنوي الذي يؤثر فيه سوء النية التي أدت إلى ارتكاب المخالفة، ومع الأسف كانت أكبر مشكلة واجهت مجلس الإدارة الحالي عندما تولى مهامه هي نقص التوثيق، فلا يوجد لدينا وثائق كافية حتى نستطيع أن ندين جهة معينة، وأنت كمساهم فالقانون يوفر لك حماية وهي جمع 15% من المساهمين وأن تتقدموا إلى أي جهة تنظيمية أو جهة رقابية وإفادتهم بأنكم قد تضررتم ويمكن أن تقدموا شكوى بحق المجلس السابق، أما موضوع خصومة الشركة مع مجلس الإدارة السابق أو مجالس إدارة سابقة بعدم وجود بيانات وبيانات تعزز هذا الكلام، ولو أخذت س أو ص من الناس وتقدمت بمواجهته بشكوى فلا بد من أن أقوم بتقديم وثائق وأنا كمحامي أسهل دفاع عن هذا الموضوع هو التذرع بأنه لم يعرض علي كمجلس إدارة ولا علم لي به، وإذا أردنا الحديث عن المدير العام السابق أنه تصرف بدون أن يرجع إلى مجلس الإدارة فإن مجلس الإدارة اتخذ أقصى إجراءات ممكن اتخاذها ونحن قريباً إن شاء الله على وشك تحقيق هذا الإجراء نتيجة و بطريقة مدروسة وتم بناء القضية بشكل واف، بحيث أن تحقق النتيجة ونحن لا نختلف معك بالرأي ونحن نريد تحصيل حقوق الشركة وهذا الذي نعمل عليه ، وتم ذلك من خلال تسوية بدون أي خصومات كما تفضل معالي الرئيس ان كان به وإن لم يتم فما هو متاح بالقانون سيتم اتخاذه



وكل هذا يجب أن يكون بشكل مدروس وهذا لا يحول دون حقك كمساهم بأن تتقدم بشكوى على من تراه مناسبا إذا أضر بمصالحك وهذا حق متاح لك بالقانون، لكن الشركة أو مجلس الإدارة ان تقوم بهذا الاجراء فالاعتبار مختلف بالنسبة لها، يفترض القانون أنك بريء وحسن النية وبالتالي تتقدم بالشكوى بأنك استثمرت بناء على افصاح معين وعلى أمور معينة اطلعتي عليها ادارة الشركة أو مجلس الادارة ولم يقوموا باطلاعي على المعلومات الصحيحة وبالتالي لم اتخذ القرار السليم ويفترض أن تكون طرف حسن النية ويوفر لك القانون الحماية، أما بالنسبة للشركة بأن تتولى مقعد الخصومة فهذا أمر مختلف، أرجو أن تكون الأمور واضحة.

• السيد عيسى العوايشة: موجهاً كلامه إلى الأستاذ أكرم عبيدات: من شهر 4/2019 إلى غاية

الان هل تم تحصيل أي مبلغ من الفاسدين؟

• الأستاذ أكرم عبيدات: لا أسلم بكلمة الفاسدين حتى لا ندخل في شكاوى نم وقدح وهذه نقلا على

لسانك وغير مشمولة بالجواب.

• الأستاذ علي الشطرات /مندوب عطوفة مراقب عن الشركات: الرجاء الالتزام وعدم التجريح.

• السيد عيسى العوايشة: وأنا أقول لك سجل هذه الكلمة (الفاسدين).

وتمت مداخلة من أحد الحضور وطلب من السيد عيسى العوايشة عدم التحدث بهذه الطريقة

ونحن في اجتماع هيئة عامة غير عادي ورسمي.

• السيد عيسى العوايشة: تم طلب قرض بنكي بقيمة مليون دينار وقاموا باستغلال المبلغ

لصالحهم، وأضاف بأن هناك عضو مجلس إدارة جديد تم إعطاءه 90 ألف دينار.

وتمت مداخلة أخرى من أحد الحضور: لديك الحق أن تسأل ولكن دون قيامك بالتجريح.



• السيد عيسى العوايشة: هل حصلت على أي مبالغ من شهر 4/2019 إلى نهاية شهر

12/2019؟

• الأستاذ أكرم عبيدات: أحيل الكلمة لمعالي السيد عمر ملحس على ما تم تخفيضه من

المديونيات، وما هي الاجراءات القادمة بما يخص هذا الموضوع؟

• معالي السيد عمر ملحس :موجها كلامه للسيد عيسى العوايشة: أولا هذا الاجتماع عن 2018

ولم نَقم بتحضير وثائق وتقارير لعام 2019 حتى نعرضها عليكم بالتفصيل وسؤالك في مكانه

حقيقة، لكن توقيته في اجتماع الهيئة العامة الذي سيعقد خلال الأشهر القادمة، لكن نحن عملنا

الكثير وأول شيء تم معرفته ما هي الحسابات المتاحة ومن هو مالك هذه الحسابات ،وكان

حساب الجاري مدين بقيمة مليون و 300 ألف من تاريخ استلامنا الشركة واليوم الجاري مدين

أقل في نهاية العام أما صفر أو عشرة الاف، وبالتالي نحن حققنا تحصيلات وهل هذه

التحصيلات كافية؟ وهذا خاضع للتقدير ولكن ما زلنا نبذل أقصى جهودنا مع كل الجهات ومع

عملنا ومع المستشار القانوني لتحصيل المبالغ المتراكمة وهي تراكمات لسنوات تسبق 2018

و 2017 وهي نتيجة تراكم أكثر من عشر سنوات، وبالتالي فإن واجبنا أن نحصل أكثر حجم

ممكن تحصيله، كما أنني تحدثت عن القرارات التي اتخذت أدت إلى تخفيض سيولة الشركة

وأدت إلى التأثير السلبي على نتائج أعمالها، وأنا متفق معك من حيث المبدأ على ما قلته وكـم

أتمنى أن نتوصل لحل سريع لتحصيل هذه المبالغ، الاسماء انت تعرفهم والاشخاص أنت تعرفهم

وقدراتهم المالية تعرفها.



شركة الأمل للاستثمارات المالية م.ع AL-AMAL FINANCIAL INV. CO

- السيد عيسى العوايشه: جميعهم لديهم ملاءة مالية.
- معالي السيد عمر ملحس: انت تعلم بوجود مستشار قانوني للشركة ومستشار قانوني لمجلس الإدارة نتيجة لما تفضلت به، نريد أن نحصل أكبر مبلغ ممكن نستطيع تحصيله، مشكلتنا هو عامل الوقت، وخلال الثمانية شهور التي استلمنا فيها مهامنا منذ شهر 4/2019 وخلال الشهور الاربعة الأولى كانت مهمتنا التعرف والاطلاع على أوضاع الشركة ، وبدأنا بالعمل الجاد منذ بداية شهر 9 وبالتالي نعدكم باتخاذ اجراءات نحو الطريق الصحيح ويجب تحصيل أكبر ما يمكن تحصيله رغم صعوبة الظروف الاقتصادية وظروف السوق لا تساعد ولكن هذا لا يشينا عن التحصيل ضمن فترة منطقية وإن شاء الله في اجتماع الهيئة العامة العادي القادم سيكون هناك معلومات أكثر عن الاجراءات التي سنتخذها، هل هناك أي اسئلة أم نختم الاجتماع؟
- السيد أحمد الزوايدة: ما هي المبالغ المترتبة على الاشخاص الذين تم الحديث عنهم؟
- معالي السيد عمر ملحس: حسب التقرير السنوي يوجد 16 مليون دينار مديونيات على زبائن الشركة، وكل رأس المال وما يفوق عن رأس المال جميعه مقرر ونحن استلمنا الشركة عندها حساب تسهيلات وحساب جاري مدين بقيمة مليون وثلاثمائة ألف دينار أردني ولا أستطيع أن اقول بأن هذا قرار صائب، ولا يجوز تجميد سيولة الشركة بهذه الطريقة، لذلك يوجد مستشار قانوني ونقوم بكافة الاجراءات القانونية لغايات التحصيل لأنها جميع المشاكل قديمة ومعقدة ويجب حلها. وقد قام معالي السيد عمر ملحس بشكر جميع الحضور وانتهت الجلسة.



شركة الأمل للاستثمارات المالية م.ع AL-AMAL FINANCIAL INV. CO

قرارات اجتماع الهيئة العامة غير العادي:

- تم المصادقة بالإجماع على محضر اجتماع الهيئة العامة العادي السابق.
- تم الموافقة بالإجماع على المصادقة على البيانات المالية المعدلة في 31/12/2018 على ضوء نتائج تقرير لجنة الخبراء المشكلة من قبل عطوفة مراقب عام الشركات والتوصيات بتعديل البيانات المالية لعام 2018 وذلك استنادا لأحكام المادة (196/ب) من قانون الشركات الأردني.
- تم الموافقة بالإجماع على المصادقة على تقرير مجلس الإدارة عن السنة المنتهية في 31/12/2018 والخطة المستقبلية لها للعام القادم.
- تم الموافقة على ابراء مجلس الإدارة السابق عن السنة المالية 2018 وعليه تكون نسبة الموافقة على ابراء نمة مجلس الإدارة السابق (97,864%) من الحضور وفي حدود القانون بخلاف السيد عيسى العوايشة ويمثل (2,136%) من نسبة الحضور.

مندوب عطوفة مراقب عام

الشركات

علي الشطرات

رئيس مجلس الإدارة

عمر مكي

كاتب الجلسة

سهى خريسات